جودة وجدوى التعليم المهني التجاري في العراق
((دراسة تحليلية في الإعداديات التجارية في ميسان))

م.م.انتصار محمد جواد
المعهد التقني – عمارة

ملخص البحث: يتناول هذا البحث واقع الدراسة في الإعداديات المهنية / الفرع التجاري/ وسبل تطوير هذا الواقع من خلال معالجة المشاكل والمعوقات التي يواجهها التعليم الإعدادي التجاري على مستوى المناهج والمدخلات والعناصر التعليمية الأخرى.

صنّف الباحث العوائق إلى منهجية تتعلق بمناهج التدريس وآلياته وأدواته، وأخرى ذاتية تتعلّق بطبيعة المدخلات والظروف التي يواصل فيها الطلبة دراستهم في الإعدادية التجارية، وكذلك بالآفاق المستقبلية المتاحة لمخرجات التعليم المهني على مستوى التوظيف وسوق العمل، وعلى مستوى القبول في مراحل دراسية أعلى. وخلص الباحث على ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية، إلى مجموعة من التوصيات أهمُّها:

١- تطوير أساليب التدريس بحيث يتمّ التركيز على الجانب العملي.
٢- اللجوء إلى مبدأ التخصص المبكر.على غرار ما معمول به في إعداديات الصناعة.
٣- توسيع مساحة قبول خريجي الإعداديات المهنية في الكليّات المناظرة بالذات الكليات التقنية.
٤- تخصيص نسبة تعيين مركزي للطلبة المتفوقين وبنسب مشجعة ومعقولة.

المقدمة:يمثل التعليم المهني بفرعه التجاري أحد أهم قطاعات التعليم المهني في العراق، وهو يرفد المجتمع بكوادر وسطية ذات خبرات إدارية ومحاسبية تشغل الآن عدداً هائلاً من الوظائف الحكومية في الدولة ومرافق القطاع الخاص. كما أن عدداً من خريجي الإعداديات التجارية يواصلون دراستهم في المعاهد والكليات ضمن قوانين الانسيابية المعمول بها في كلٍّ من الكليات والمعاهد التقنية.

وتستدعي دراسة واقع التعليم المهني ومدى نجاحه في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، عملية تقييم شمولية تنطلق من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والوظيفي، وبما ينسجم ومرحلة النهوض الاقتصادي الشامل التي تتطلب الارتقاء بأداء مختلف قطاعاتِ الحياةِ الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي والمالي والتجاري الذي يشكل حجرَ الزاوية في أيِّ توجهٍ حكومي يهدف إلى إيجاد نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وصولاً به الى موقع متقدم بين اقتصاديات المنطقة.

وبنظرة فاحصة إلى واقع التعليم المهني بشكل عام والتجاري منه بشكل خاص، في العراق وفي العديد من دول المشرق العربي كسوريا والأردن وفلسطين ودول مجلس التعاون الخليجي، فإننا نجد درجات تشابه كبيرة في مناهج التدريس والمشاكل والتحديات التي تواجه هذا القطاع التعليمي الهام والذي ينفق عليه مبالغ غير قليلة من موازنة التعليم دون أن يكون هناك أفق واضح يرتبط بالجدوى المقصودة من هذا الجهد والإنفاق.(الشراح،٢٠٠٢:٢٢)

إنّ من أبرز الملاحظات في هذا السياق هو تدنّي كفاءة مخرجات المدارس المهنية، سواء على صعيد المهارة العملية أو على صعيد القابلية العلمية التي تؤهّل هذه المخرجات لمتابعة الدراسة في مستويات أعلى، مما يطرح أسئلة كثيرة بشأن الهدف من وجود هذه المدارس، وبما يؤكد الحاجة الى ستراتيجية

واضحة لمتابعة مدخلات هذه المدارس وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم البلد وفي ضوء الحاجة الحقيقية التي تفرضها طبيعة المرحلة(نت:١).

إنّ إصلاح مسار التعليم المهني وبالذات الفرع التجاري الذي هو موضع اهتمام هذه الدراسة، ضروري جداً لتلافي حصول فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم المهني وطبيعة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة والعراق يمرّ بمرحلة انتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق حيث إشكالية العلاقة ما بين التعليم المهني وسوق العمل تطرح بقوة، وذلك بسبب قلّة اليد العاملة المؤهلة اللازمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضعته البلاد ولاستيعاب الاستثمارات الأجنبية المراد جذبها.

الجانب المنهجي في البحث:

مشكلة البحث:

من خلال الممارسة المباشرة لمهنة التدريس في المعهد التقني الإداري وعلى مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماً تكونت لدى الباحث انطباعات عن مستوى الطلبة الوافدين إلى المعاهد من الإعداديات المهنية الفرع التجاري، ولمس عن كثب جملة من المشاكل التي يعاني منها أفراد هذه الشريحة، سواء في مستوى التلقي أو درجة الجدية في الدراسة مع عدم وضوح الهدف من مواصلة الدراسة.

وإذا أخذ بعين الاعتبار أن الشريحة من هؤلاء الطلبة هم ممن يفترض أن يكون نخبة جيدة بين طلاب المدارس المهنية التجارية مع ذلك نلاحظ انخفاضاً عاماً في المستوى يكشف عن نفسه بعد مرور أشهر عن بداية الدراسة، مع وجود تفوق نسبي لهم في الأشهر الأولى باعتبار توفرهم على قدر من المعلومات الابتدائية ومعرفتهم ببعض المصطلحات العلمية ذات الصلة بمنهج الدراسة في المعهد بخلاف أقرانهم من طلبة السادس العلمي والأدبي.

هذا الانطباع لا يختلف كثيراً على نطاق العمل في الدوائر الرسمية التي تستقطب حشداً غير قليل من مخرجات هذه الإعداديات بصورة مباشرة، حيث يتمّ تعيينهم على ضوء شهادة الإعدادية المهنية، لكن بعض المدراء يشكون من أنهم يتعاملون مع هذه الشريحة كمادة خام يجري تدريبها في محل العمل، ولا تملك من المؤهلات القدر الموازي لدراسة تخصصية أمدها ثلاث سنوات.

هذه الظاهرة تدعو إلى العمل من أجل استكشاف واقع التعليم المهني في العراق وطبيعة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها، فهل هي ترتبط بظروف ذاتية واجتماعية قاهرة خارج نطاق العملية التعليمية، أم أنها ترتبط بطبيعة المناهج وآليات التدريس وكونها لا تتناسب مع مدخلات الإعداديات من الطلبة والذين لا يسجّلون في هذه المدارس إلاّ عندما توصد في وجوههم الأبواب الأخرى، وذلك بسبب انخفاض معدل الامتحان الوزاري لهؤلاء الطلبة في الصف الثالث المتوسط، وعلى النحو الذي لا يبقي لهم خيارات أخرى غير الانخراط في الإعداديات المهنية، ولعلّ متطلبات الفرع التجاري هي الأقل.(نت:٢)

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث من أهمية الدور الذي يؤديه خريجو الدراسات المهنية من الفرع التجاري سواء على المستوى الوظيفي أو على مستوى مواصلة الدراسة في مراحل أعلى مثل المعاهد والكليات، فهي تحاول بحث جودة التعليم المهني التجاري وجدواه، ليس على المستوى المهني التشغيلي فحسب، بل على المستوى التعليمي المؤهل لمواصلة الدراسة في المراحل الأعلى أي المعاهد والكليات التقنية، على اعتبار أن مخرجات التعليم المهني تشكل بذاتها حوالى نصف مدخلات التعليم العالي خاصة هيئة التعليم التقني، وبالتالي فدراسة واقع

ومنهجية التعليم المهني في الإعداديات المهنية له ارتباط صميميّ بواقع الدراسة في المراحل اللاحقة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحديد أبرز المعوقات التي تسهم في خفض كفاءة مخرجات التعليم المهني التجاري، واقتراح حلول لهذه المعوقات بما يضمن فاعلية هذه المخرجات وتحقيق الجدوى للعملية التعليمية في هذا الحقل، مع الحرص على أن تقدم الحلول والمقترحات في ضوء الإمكانيات المتاحة لكي تكون حلولاً ومقترحات عملية وليس مجرد أمنيات.

الدراسات السابقة:

١ – دراسة (حسن:٢٠١٠) بعنوان (واقع التعليم المهني في العراق .. دراسة احصائية)، وقد قدم الباحث بيانات إحصائية حول عدد المدارس المهنية وتصنيفها، وأوصى بأهمية التركيز على الجانب العملي في المناهج وكذلك بضرورة فتح اختصاصات جديدة مواكبة للمستجدات ولمتطلبات سوق العمل الذي يتطور باستمرار. والدراسة اعتمدت الأسلوب الإحصائي الوصفي دون مقاربة الموضوع تحليلياً.

٢ – دراسة (القيسي:٢٠٠٧) بعنوان (دراسة تحليلية للمستوى العلمي لخريجي المعهد الطبي التقني / المنصور) أجرى فيها مقارنة بين طلبة المعهد المقبولين في كلية الصيدلة وبين طلبة الكلية الملتحقين بها وفق نظام القبول المركزي، وتوصل الباحث الى وجود فوارق معنوية بين الفئتين.

والدراسة ناقشت واقع التعليم التقني في مرحلة المعاهد والكليات من خلال وسائل ومناهج التدريس في المعاهد والكليات نفسها دون الرجوع خطوة الى الوراء وبحث المشكلة من خلال المستوى الأسبق أي مدخلات هذه المعاهد والكليات.

٣- دراسة (جويلى:٢٠٠٢) بعنوان (المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية) وهدفت الدراسة الى الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي، ومن اجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الميداني، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم متطلبات تحقيق الجودة تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات و التأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة.

٤- دراسة (الغضبان:٢٠٠٧) بعنوان (التعليم والتدريب المهني في سوريا) هدف الباحث فيها الى تشخيص نقاط الضعف في التعليم المهني بواقعه الراهن، ومنها: وجود نسبة تسرب عالية في التعليم والتدريب المهني/ كون التعليم والتدريب المهني لايمثل الخيار الأول للطالب/ الإحساس بالدونية بالمقارنة مع أقرانهم في التعليم الأكاديمي/ عدم الشعور بالرضا عن التعليم والتدريب الذي يتلقونه/ الصعوبة في الانتقال الأفقي والعمودي بين مسارات التعليم الثانوي والتعليم العالي. وقد اقترح الباحث عدة توصيات لمعالجة المشكلة أهمها: تحسين عملية القبول ورفع مستوى الخدمات الإرشادية/ تحسين الفرص المتاحة لمتابعة التعليم العالي والجامعي/ تحسين جودة العملية التعليمية.

وهي دراسة جيدة وإن كانت تتناول واقع التعليم المهني في بيئة أخرى في ظل وجود قناعة بأن المشاكل التي يواجهها التعليم المهني في البلدان العربية متشابهة.

5- دراسة (عبد الرحمن:٢٠٠٩) بعنوان (تحسين الجودة التعليمية لرفع فاعلية التعليم المهني التجاري) تناولت واقع التعليم المهني في سوريا مشيرة الى عدم

كفاءة طريقة الانتساب الى هذه المدارس والآثار النفسية الناجمة عن ذلك لدى الطالب والمدرس معاً ، وأشارت الى شيوع اعتقاد خاطئ بأن المشاركة في التعليم المهني مقصورة على أولئك الأفراد غير القادرين على الانخراط في التعليم الأكاديمي.. وأوصت بضرورة إيجاد محفزات لرفع الحالة النفسية كأحد متطلبات تحسين العملية التعليمية.

6- دراسة (أبو عصبة:٢٠٠٨) هدفت هذه الدراسة التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، وخلصت الدراسة الى وجود انخفاض في كفاءة المخرجات سببه ابتعاد المنهج عن متطلبات السوق وايضاً الإحباط نتيجة ضعف الحافز ونظرة المجتمع السلبية لطالب المدرسة المهنية، وخرجت بعدة توصيات ابرزها ضرورة اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات السوق المحلي من جهة، ضرورة إعداد برامج للتوعية المهنية وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.

ومما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أن البحث الحالي يناقش واقع التعليم المهني التجاري حصراً وفي العراق، بالإضافة الى تركيزه على حيثية (أن مخرجات هذه الإعداديات تشكل نسبة مؤثرة من مدخلات هيئة التعليم التقني) خاصة على مستوى المعاهد، وبالتالي فأحد الأهداف الرئيسة لهذا البحث هو رفع مستوى العملية التعليمية في المعاهد التقنية من خلال رفع المنسوب العام للطلبة الدارسين ضمن معاهد هيئة التعليم التقني على مستوى الفهم والتلقي وأيضاً على مستوى الجدية في مواصلة المشوار الدراسي.

فرضية البحث:

تمّت صياغة فرضية البحث الرئيسة بالشكل التالي:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المذكورة في الإطار التطبيقي للبحث وبين تواضع المستوى العلمي والعملي لمخرجات الإعداديات المهنية بفرعها التجاري.

وقد تم تقسيم هذه العوامل الى محورين أساسيين: الأول يتعلق بواقع العملية التعليمية من مناهج التدريس وأساليبه وآدواته، والثاني يرتبط بطبيعة المدخلات (الطلبة) والظروف المحيطة بهم.

خطة البحث وأسلوبه:

اعتمد البحث الأسلوبين الوصفي والتحليلي وعلى النحو الآتي:

– الأسلوب الوصفي: وذلك من خلال مراجعة البحوث والدراسات ذات العلاقة، مضافاً الى معطيات المشاهدة الحسية الناجمة عن الاحتكاك المباشر بشريحة كبيرة جداً من مخرجات التعليم المهني التجاري، وكذلك بحث الموضوع حضورياً مع المختصّين من ذوي العلاقة من مدراء وأساتذة الإعداديات التجارية.

– الأسلوب التحليلي: من خلال أوراق الاستبانة التي قمنا بإعدادها وتوزيعها على مجموعتين من مدرسي ومدرسات المدارس المهنية / الفرع التجاري في محافظة ميسان، واشتملت على (١٢) فقرة توزعت على فرضيات البحث.

ولقد تمّت معالجة البيانات إحصائياً عن طريق حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، على أفراد العيّنة البالغ عددهم (٣٨) من أفراد الكادر التدريسي في إعداديتين للتجارة والمكونة من فئتين: فئة البنين (٢٢) وفئة البنات (١٨)، وتمّ معالجة البيانات لكل فئة على حدة، وذلك باستخدام اختبار T لعيّنتين مستقلتين Independent – samples T test ومن ثم إجراء مقارنة بين المتوسطات الحسابية ودرجات الانحراف المعياري وتحليل تجانس التباين لكلٍّ من الفئتين.

وقد عمد الباحث إلى عرض العوامل المفترضة كأسباب ومعوقات، بشكل متداخل حرصاً على الوصول إلى نتائج محايدة وتقليلاً للأثر الإيحائي في الاستبانة، وسعياً لتضييق هامش تأثر أفراد العينة بصيغة السؤال مما يعطي مصداقية أكبر لنتائج الاستبانة.

الإطار النظري للبحث:

لم يعد التعليم المهني والتقني مفهوماً تقليدياً يقتصر على منح شهادات اجتياز لمرحلة تعليم معينة، بل أصبح خياراً ستراتيجياً في منظومة استثمار وتنمية الموارد البشرية.

والتعليم المهني هو أحد أنماط التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالاضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد كوادر ماهرين في مختلف المجالات والتخصصات المهنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، بالمساهمة في الانتاج الفردي والجماعي، ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية من خريجي معاهد التعليم التقني والعمال غير المهرة. (فلاتة،1994)

إن منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني تعدّ نظاماً فرعياً من النظام التربوي، وكل نظام يتكون من عناصر، وبالتالي فهي تتكون من العناصر التالية وهي:

المدخلات: تشتمل على الطالب، والمدرس والأهداف.

العمليات: وتشتمل على التعليم والتدريب وأدواته وأساليبه.

المخرجات: وهم أفراد مؤهلون لممارسة أعمال أو مهام مختلفة.

التغذية الراجعة: والتي تشمل التعديلات المقترحة على المدخلات والعمليات فيما إذا كانت المخرجات لديهم جوانب نقص في المهارات.(عطوان،2001 :٢٩)

ويمثل التعليم المهني بفرعه التجاري أحد أهم قطاعات التعليم المهني في العراق، وهو يرفد المجتمع بكوادر وسطية ذات خبرات إدارية ومحاسبية تشغل الآن عدداً هائلاً من الوظائف الحكومية في الدولة ومرافق القطاع الخاص. كما أن عدداً من خريجي الإعداديات التجارية يواصلون دراستهم في المعاهد والكليات ضمن قوانين الانسيابية المعمول بها في كلٍّ من الكليات والمعاهد التقنية.

ووفقاً لأحصائيات قسم الشؤون العلمية في مديرية التعليم المهني التابعة لوزارة التربية يبلغ عدد المدارس المهنية في العراق (٢٧٤) مدرسة مهنية في السنة الدراسية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، منها ٥٥ مدرسة تجارة بنسبة ٢٠%. تتوزع هذه المدارس على الجنسين بواقع (١٨٠) مدرسة للبنين نسبتها (٦٥,٦%) و (٧٤) مدرسة للبنات نسبتها (٢٧%) و(٢٠) مدرسة مختلطة نسبتها (٧,٣%).(حسن،٢٠١٠)

ويبلغ المجموع الكلي لطلاب المدارس المهنية للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٥٦٢٨٩) طالباً وطالبة لجميع المراحل وكافة الاختصاصات. عدد الذكور منهم (٤١٢٤٥) ونسبتهم (٧٣,٢٨%) وعدد الاناث (١٥٠٤٤) ونسبتهن (٢٦,٧٢%)، ولكن (١٠٢٥٦) طالبة تنخرط في الفرع التجاري مشكلة نسبة ٦٧,٦٩% من مجموع طلبة الفرع البالغ (١٥١٥٠) طالباً وطالبة.(نت:٣)

وتتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة، ومنها أن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية من ناحية وبعالم العمل والإنتاج من ناحية أخرى، وأن يكون اقتصاديًا وذا جدوى ومردود عال. (المصري،1995 :١٩)

وتنطلق هذه الدراسة من واقع ضعف الجودة وغياب الجدوى والمردود في قطاع التعليم المهني بشكل عام والتجاري منه على وجه الخصوص، والذي

يترجم الى ضعف في مستوى المخرجات لهذه المدارس سواء على الصعيدين النظري والعملي، وهذا ناجم بالأساس عن مجموعة من الأسباب والعوامل قد تكون متداخلة في التأثير ومن الصعب الفصل بينها تحديداً ومعالجة، وفيما يلي جملة من هذه الأسباب:

السبب الأول: قلّة الإقبال الذاتي للطلبة على المدارس المهنية، ويمكن تعريف الإقبال الذاتي على أنه إقبال الطالب على اختيار الفرع الدراسي الذي يتجه إليه بقناعته الذاتية من دون ضغوط خارجية أو داخلية. والمعروف أن معظم طلبة المدارس المهنية يسجّلون فيها لا عن رغبة جادة وإنما من باب الاضطرار ومبدأ الحلّ الأخير.(نت:٤)

ويعزى ذلك عادة الى تدنّي معدّلات النجاح في المرحلة المتوسطة، وبالتالي عدم إمكانية الاستمرار في المسارات الأخرى (العلمي أو الأدبي)، حيث تتراوح معدلات الطلبة المسجلين في الإعداديات المهنية ما بين ٥٠% و ٦٠%، بالإضافة الى الضغط العائلي لإنهاء مرحلة التعليم المدرسي بغية مشاركة الأهل في الدخل المادي، على اعتبار أن الدراسة في المدارس المهنية تترك هامشاً جيداً لمزاولة الطالب للعمل خارج أوقات الدوام.

السبب الثاني: اليأس من إمكانية مواصلة الدراسة في مستويات أعلى (الكليات تحديداً) وذلك لأن النسبة المتاحة لطلاب الإعدادية المهنية ضئيلة للغاية، ولا يمكن لأيّ طالب مهما افترضنا جديته وقابلياته أن يتطلع بجدية الى إمكانية نيله لها، فنسبة (خمسة فقط) من الطلبة الأوائل على مستوى العراق، نسبة تعجيزيةً وتخضع لاعتبارات الصدفة والحظّ إلى درجة كبيرة، ويمكن القول إن هذه النسبة تقضي على آمال الطالب بحجز مقعد في مركز جامعي.

إن من بين أهم ما استهدفته حملات الإصلاح في الدول المتقدمة هو تقليص الفجوة بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المهني والفني، وتجسيرهما بمراحل

التعليم ما بعد الثانوية، فضلا عن ربطهما باحتياجات سوق العمل المتغيرة.(كانتور،1995)

إن مجالات انتقال التلاميذ أفقيا بين مسارات التعليم الثانوي وعمودياً مع الكليات تكاد تكون متشابهة في معظم البلدان العربية، إذ لا تتاح إمكانية انتقال تلاميذ التعليم المهني إلى التعليم العام بينما يسمح لتلاميذ التعليم الثانوي العام أو الفاشلين فيه بالتحول إلى مسار التعليم المهني والفني، وتنفرد البحرين ولبنان بين الأقطار العربية بتوفير مرونة الانتقال من مسار إلى أخر. كما ان مجالات قبول مخرجات التعليم الثانوي المهني والفني في قنوات التعليم العالي محدودة أو معدومة. (المنظمة العربية:١٩٩٨).

ويلاحظ هنا أنه يتاح لطالب الفرع الأدبي أو العلمي أن يدخل الكلية التقنية الإدارية أو كلية الإدارة والاقتصاد بمعدل ٦٠% بالمائة بينما لا تتاح هذه الفرصة لطالب إعدادية التجارة حتى لو حصل على معدل ٩٠% (ما لم يكن من الخمسة الأوائل على مستوى العراق)!!.

السبب الثالث: عدم وضوح المستقبل الوظيفي وانحسار آفاق النجاح لأنّ فرص التعيين تصبح يوماً بعد آخر حكراً على أصحاب الشهادات العليا، كما أن مجتمع القطاع الخاص عندنا لا ينظر باحترام واهتمام الى ما يستجمع لدى طلبة الإعداديات المهنية من مواهب وخبرات نظرية وعملية إما لتواضعها أصلاً أو لعدم التعريف بها بشكل كاف. هذا بالإضافة الى نظرة المجتمع السلبية للتعليم المهني بمختلف فروعه، وهذه النظرة تنطلق من وجود انطباع عام بأن من يذهب الى الإعداديات المهنية هو الطالب غير القادر على مواصلة الدراسة في الفرعين الأكاديميين العلمي والأدبي.

كلُّ ذلك يؤكد الحاجة الى مراجعة جادة وشاملة لمناهج التعليم المهني ومنهجياته، وذلك بغية تحقيق مبدأ الجدوى والفاعلية (Education)

Effectiveness في ميدان العمل التربوي والمهني منه على وجه خاص. إذ أن التحدي الأكبر للنظم التعليمية اليوم ليس في تقديم تعليم للطلبة والدارسين، بل التأكيد على أن التعليم يجب أن يقدم بجودة عالية وذلك لضمان أن يكون له جدوى وفاعلية (نت:٥).

وتخضع الجدوى لمجموعة متكاملة من الدراسات التي تنطلق من مبدأ أن لا جدوى بدون جودة، وهدفها تحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدمه، ولما كان التعليم من أفضل أنواع الاستثمار، وإن كان الكثير من عوائده غير منظور، فإن تحقق الفاعلية في التعليم، تتوقف على جودة مدخلاته، ومن ثم جودة مخرجاته؛ فتتحقق الجدوى؛ ويعظم العائد والمردود. (إبراهيم، ٢٠٠١ :٧٤).

أما الجودة التعليمية الشاملة (Total Quality in Education) فتعرف بأنها: استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهج وفقاً لها المؤسسة التعليمية، معتمدة على مجموعة معينة من المبادئ وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي "الطالب" على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية والجسمية، بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوباً بعد تخرجه في سوق العمل، وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا المخرج.(ابراهيم، مصدر سابق :٣٩)

إن الجودة في التعليم لها معنيان مترابطان : واقعي وحسي ، المعنى الواقعي التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل : معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية ومعدلات تكلفة التعليم ، أما المعنى الحسي يرتكز على مشاعر أو أحاسيس متلقي الخدمة كالطلبة وأولياء أمورهم. (الخطيب، ٢٠٠٣م:١٤).

وهناك العديد من المعايير والمؤشرات التي يتم استخدامها في مجال الجودة في التعليم ، ومنها:

١- معايير مرتبطة بالطالب: من حيث الانتقاء ، ودافعية الطلبة واستعدادهم للتعليم .

٢- معايير مرتبطة بالمعلمين: من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفايتهم المهنية.

٣- معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية : من حيث جودة مستواها ومحتواها ومدى ارتباطها بالواقع.

٤- معايير مرتبطة بالإدارة المدرسية: من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الإنسانية الجيدة.

٥- معايير مرتبطة بالإمكانات المادية: من حيث مرونة المبنى المدرسي وقدرته على تحقيق الأهداف ومدى استفادة الطلبة من المكتبة والأجهزة والأدوات وحجم الاعتمادات المالية .

٦- معايير مرتبطة بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع: من حيث مدى وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل مشكلاته. (أحمد،٢٠٠٣:١٧٥)

و يندر أن يكون هناك معيار مطلق يتفق عليه الجميع، وهذا الأمر موضح بشكل جيد في أوروبا مثلاً إذ أنه من بين ثمانية دول ذات اقتصاديات متشابهة وأنظمة تربوية ذات كفاءة بشكل متماثل، نجد أن المخطط عند تحديد المعايير لا يسعى لتحقيق حالة من الكمال الخيالي بل إنه يقرر أنسب الأمور لوضع بلاده.(نت:٦).

ومن هذا المنطلق ركّزت الدراسة الحالية على بعض معايير الجودة المذكورة أعلاه والمتعلقة بالمنهج والطالب وعلاقة الطالب والمدرسة بالمجتمع، لأن

تطبيق معايير الجودة بشكل كامل يحتاج الى بنية أساسية غير متوفرة حالياً حتى على مستوى التعليم الأكاديمي فضلاً عن المهني، وبالتالي يرى الباحث أنه ينبغي العمل في المدى المنظور ضمن الإمكانيات المتاحة، واعتماد وسائل أكثر عملية دون الاستغراق في التنظير.

إن من أبرز مؤشرات غياب الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم المهني:

١ . تدني دافعية الطلبة للتعلم والاستفادة.

٢ . هبوط دافعية المدرسين للتدريس.

٣ . زيادة الشكاوى من جميع الأطراف.

٤ . تدنّي نظرة المجتمع.

٥ . عدم رضا كل مرحلة تعليمية عن مخرجات المرحلة التعليمية التي سبقتها. (الرشيد، ١٩٩٥م:٣)

وهذه المؤشرات موجودة بدرجة وأخرى في إعداديات التجارة، وقد وضعنا محاور الاستبانة استناداً الى المؤشرات أعلاه وفي ضوء معرفتنا، عبر الاحتكاك المباشر ببيئة التعليم المهني وأيضاً من خلال المقابلات الشخصية، بواقع التدريس في إعداديات التجارة والتحديات التي يواجهها المدرّسون هناك.

إنّ جانباً كبيراً من المشكلة قيد البحث يتعلق بضرورة إعادة صياغة الأسئلة المتعلقة بالهدف من تأسيس المركز التعليمي سواء كان أكاديمياً أو مهنياً، لإن هذه المراكز العلمية (الإعداديات المهنية) لم توجد لكي تصبح مجرّد محطات لامتصاص الوفرة الطلابية الموجودة على مستوى البلد. وأول الأسئلة المطروحة وأهمّها هو: ما هو الهدف أو الأهداف المنشودة من إيجاد المدارس المهنية بكافة فروعها؟

والواقع أنّ جوهر المشكلة يرتبط بشكل وثيق بالإجابة على هذا التساؤل: هل نريد من الإعداديات المهنية أن تخرج لنا كوادر تذهب الى دوائر الدولة او

القطاع الخاص لتمارس دوراً وظيفياً وتمسك بحسابات تلك الدوائر أو تدير مخازنها، أم أننا نريد منها أن تهيئ لنا شريحة من الطلبة يتوفرون على كمٍّ معقول من المعارف الأساسية في الحقل الإداري والمحاسبي والتي تؤهلهم لمواصلة الدراسة في مستوى أعلى (المعاهد أو الكليات).

فإذا كنّا نريد من طالب الإعدادية المهنية أن يدرس في الإعدادية على أمل أن يوظف عندما يتخرج منها، فسوف يكون من غير اللازم ولا من المجدي أن نفرض عليه دراسة محاسبة تكاليف الشركات والمحاسبة الحكومية المتخصصة بمستوى استخراج ميزانية عمومية والحسابات الختامية للمنشأة، ويكفيه أن يتعلم الأسس النظرية العامة مع بعض التطبيقات التي ندرك جميعاً أنه لن يكلّف بأكثر منها خاصة في السنوات الأولى من ممارسته للمهنة.

إنّ صعوبة المنهج (ولو كانت صعوبة نسبية وبالقياس الى مستويات الطلبة)، تخلق معاناة كبيرة للطالب حيث تلتبس عليه الأمور بمجملها ولا يعود قادراً على التمييز بين الأساسيات العامة التي لا غنى له عنها في مستقبله الوظيفي وبين التفاصيل غير العملية والتعقيدات التي قد لا يواجهها في حياته المهنية أبداً.

من جهة أخرى؛ بعض المدرسين الأفاضل يُبقون أنفسهم مكبّلين باستحقاقات المنهج والذي يكون مطالباً به – وظيفياً – بغضّ النظر عن مدى استيعاب الطالب للمادة قيد الدرس، ولا يريدون (أو لا يجيدون) تعريف الطالب بما هو أساسي وثانوي، الأمر الذي يسهم – إضافة لما سبق من عوامل– في خلق حالة من الإحباط لدى الطالب وإيجاد فجوة كبيرة بينه وبين المادة العلمية التي يدرسها وقد يتمخض عن هذا خروجه أو حتى تخرّجه من الإعدادية وهو خالي الوفاض بعد ثلاث سنوات من عمره (أو أكثر).

هذا كلّه فيما إذا كان الهدف المفترض هو التوظيف المباشر لمخرجات الإعداديات المهنية، أما إذا كان الغرض هو تأهيل الطلبة لدخول المعاهد والكليات المناظرة، فقد يقتضي ذلك الإبقاء على المناهج على مستواها الحالي، أو حتى توسيعها وتعميقها أكثر، على اعتبار أن الطالب المنتقل من الإعدادية المهنية إلى المعهد أو الكلية سوف يتواجه مع مستوى أعلى من الدراسة النظرية ومع أقران يفوقونه من الناحية النظرية (طلاب السادس العلمي والأدبي).

ولكن يجب العمل عندها على تحفيز طالب الإعدادية المهنية على مواصلة دراسته الإعدادية بجدية، ويتأتى ذلك من خلال خلق الشعور لديه بأن آفاقه المستقبلية لم تصل الى طريق مسدود وأنه بجدّه واجتهاده يمكن أن يواصل مساره العلمي والعملي نحو مستوياتٍ أعلى، ولهذا عدة آليات وحلول سنتعرض لها في سياق البحث.

الإطار التطبيقي للبحث:

المعالجة الإحصائية:

لقد زوّدت نتائج الاستبانة الباحث بأرقام ومعطيات أسهمت في تعزيز التصوّر الأولي لدى الباحث في معظم فرضيات البحث، فيما عدّلت جوانب أخرى من هذا التصور، ولقد تمّت معالجة البيانات إحصائياً عن طريق حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، على أفراد العيّنة البالغ عددهم (٣٨) من أفراد الكادر التدريسي في إعداديتين للتجارة والمكونة من فئتين: فئة البنين (٢٢) وفئة البنات (١٨)، وتمّ معالجة البيانات لكل فئة على حدة، وذلك باستخدام اختبار T لعيّنتين مستقلتين غير متساويتين Independent – samples T test ومن ثم إجراء مقارنة بين المتوسطات الحسابية ودرجات الانحراف المعياري وتحليل تجانس التباين لكلٍّ من الفئتين.

كما تمّ تصنيف المحاور الواردة في الاستبانة الى مجموعتين رئيسيتين:
المجموعة الأولى تتعلق بمناهج التدريس وأساليبه وآدواته وهي المحاور (٢-٤-٥-٩-١٠-١١):

٢- تباين المنهج المقرّر مع المستوى العام للطلاب
٤- الالتزام بالمنهج المقرر من قبل الإدارة العليا
٥- تركيز منهج الدراسة على الجانب النظري على حساب العملي
٩- افتقار مواد الدراسة إلى الانسجام مع نظيرتها في المراحل الأعلى
١٠- وجود مواد إضافية تشتت ذهن الطالب كمواد اللغة والأدب
١١- غياب الأساليب الحديثة في التدريس ووسائل الإيضاح

أما المجموعة الثانية فتشمل محاور ترتبط بطبيعة المدخلات (الطلبة) والظروف المحيطة بهم وهي المحاور (١-٣-٦-٧-٨-١٢):

١- قبول الطالب في الإعدادية بمعدلات ضعيفة
٣- ضعف آفاق التعيين في مرحلة ما بعد التخرج
٦- انشغال الطالب عن الدراسة بالعمل خارج أوقات الدوام
٧- انحسار الأمل لدى الطالب بدخول الكليات المناظرة
٨- نظرة المجتمع المتدنية للدراسة في الإعدادية المهنية
١٢- تولّد الإحباط لدى المدرس نتيجة ضعف تلقي الطلبة

وقد جعل الباحث المتوسط الفرضيّ حدّ الكفاية (٣,٧٥)، وهو يساوي ٧٥% من أعلى درجة للاختيار وهي خمسة حسب مقياس (ليكرت) الخماسي. وكانت النتائج كما مبين في الجداول أدناه:

الجدول رقم (١)

العوامل المؤثرة في خفض مستوى التعليم التجاري (مدارس البنات)

ت	العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة بمستوى معنوية ٠.٠٥%
١	قبول الطالب في الإعدادية بمعدلات ضعيفة	٤,٠٠	٠,٧١	تامة
٢	تباين المنهج المقرّر مع المستوى العام للطلاب	٣,٩٣	٠,٦٥	تامة
٣	ضعف آفاق التعيين في مرحلة ما بعد التخرج	٣,٩٠	٠,٨٦	تامة
٤	الالتزام بالمنهج المقرر من قبل الإدارة العليا	٣,٧١	٠,٩٢	تامة
٥	تركيز الدراسة على الجانب النظري دون العملي	٣,٨٨	٠,٨٦	تامة

٦	انشغال الطالب عن الدراسة بالعمل خارج الدوام	٢,٨٢	٠,٨١	غير تامة
٧	انحسار الأمل لدى الطالب بدخول الكليات المناظرة	٣,٩٣	٠,٧٧	تامة
٨	نظرة المجتمع المتدنية للدراسة في الإعدادية المهنية	٣,٧١	١,٠٠	تامة
٩	افتقار الدراسة إلى الانسجام مع المراحل الأعلى	٣,١٢	١,١١	غير تامة
١٠	وجود مواد تشتت ذهن الطالب كمواد اللغة والأدب	٢,٤٧	٠,٧٢	غير تامة
١١	الحاجة إلى الأساليب الحديثة في التدريس	٤,٥٤	٠,٥٦	تامة
١٢	تولّد الإحباط لدى المدرس لضعف تلقي الطلبة	٣,٩٤	٠,٨٣	تامة

الجدول رقم (٢)

العوامل المؤثرة في خفض مستوى التعليم التجاري (مدارس البنين)

ت	العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة بمستوى معنوية ٠.٠٥%
١	قبول الطالب في الإعدادية بمعدلات ضعيفة	٣,٧٩	٠,٧٧	تامة
٢	تباين المنهج المقرّر مع المستوى العام للطلاب	٤,٠٠	١,٠٠	تامة
٣	ضعف آفاق التعيين لمرحلة ما بعد التخرج	٣,٨٢	٠,٧٢	تامة
٤	الالتزام بالمنهج المقرر من قبل الإدارة العليا	٣,٨٦	١,٠٠	تامة
٥	تركيز الدراسة على الجانب النظري دون العملي	٣,٨٥	١,٠٠	تامة

٦	انشغال الطالب عن الدراسة بالعمل خارج الدوام	٤,٠٥	١,٠٥	تامة
٧	انحسار الأمل لدى الطالب بدخول الكليات المناظرة	٤,٥٠	٠,٧٤	تامة
٨	نظرة المجتمع المتدنية للدراسة في الإعدادية المهنية	٤,٤٥	٠,٦٧	تامة
٩	افتقار الدراسة إلى الانسجام مع المراحل الأعلى	٣,٥٥	١,٥٤	غير تامة
١٠	وجود مواد تشتت ذهن الطالب كمواد اللغة والأدب	٢,٥٠	١,٤٧	غير تامة
١١	الحاجة إلى الأساليب الحديثة في التدريس	٤,٦٨	٠,٧٢	تامة
١٢	تولد الإحباط لدى المدرس لضعف تلقي الطلبة	٤,٢٧	٠,٨٨	تامة

الجدول رقم (٣)

يبيّن نتائج اختبار ANOVA وقيم F للعوامل الـ(١٢) محسوبة بالنسبة لمتغير الجنس

رقم العامل	بين وداخل المجموعات	n of ares	Df	Mean Square	F	Sig.
p1	Between Groups	.815	1	.815	.813	.373
	Within Groups	37.083	37	1.002		
	Total	37.897	38			
p2	Between Groups	1.195	1	1.195	1.007	.322
	Within Groups	43.882	37	1.186		
	Total	45.077	38			
p3	Between Groups	.094	1	.094	.055	.817
	Within Groups	63.650	37	1.720		
	Total	63.744	38			
p4	Between Groups	.239	1	.239	.232	.633
	Within Groups	38.120	37	1.030		
	Total	38.359	38			
p5	Between Groups	.039	1	.039	.039	.844
	Within Groups	37.037	37	1.001		
	Total	37.077	38			
p6	Between Groups	14.318	1	14.318	16.859	.000
	Within	31.425	37	.849		

					Groups	
			38	45.744	Total	
.001	12.489	7.972	1	7.972	Between Groups	p7
		.638	37	23.618	Within Groups	
			38	31.590	Total	
.010	7.370	5.375	1	5.375	Between Groups	p8
		.729	37	26.984	Within Groups	
			38	32.359	Total	
.339	.938	1.755	1	1.755	Between Groups	p9
		1.871	37	69.219	Within Groups	
			38	70.974	Total	
.940	.006	.008	1	.008	Between Groups	p10
		1.452	37	53.735	Within Groups	
			38	53.744	Total	
.106	2.740	1.213	1	1.213	Between Groups	p11
		.443	37	16.377	Within Groups	
			38	17.590	Total	
.240	1.428	1.054	1	1.054	Between Groups	p12
		.738	37	27.305	Within Groups	
			38	28.359	Total	

المخطط رقم (١) يصوّر مستوى التطابق بين آراء التدريسيين
حول درجة تأثير العوامل الواردة في الاستبانة

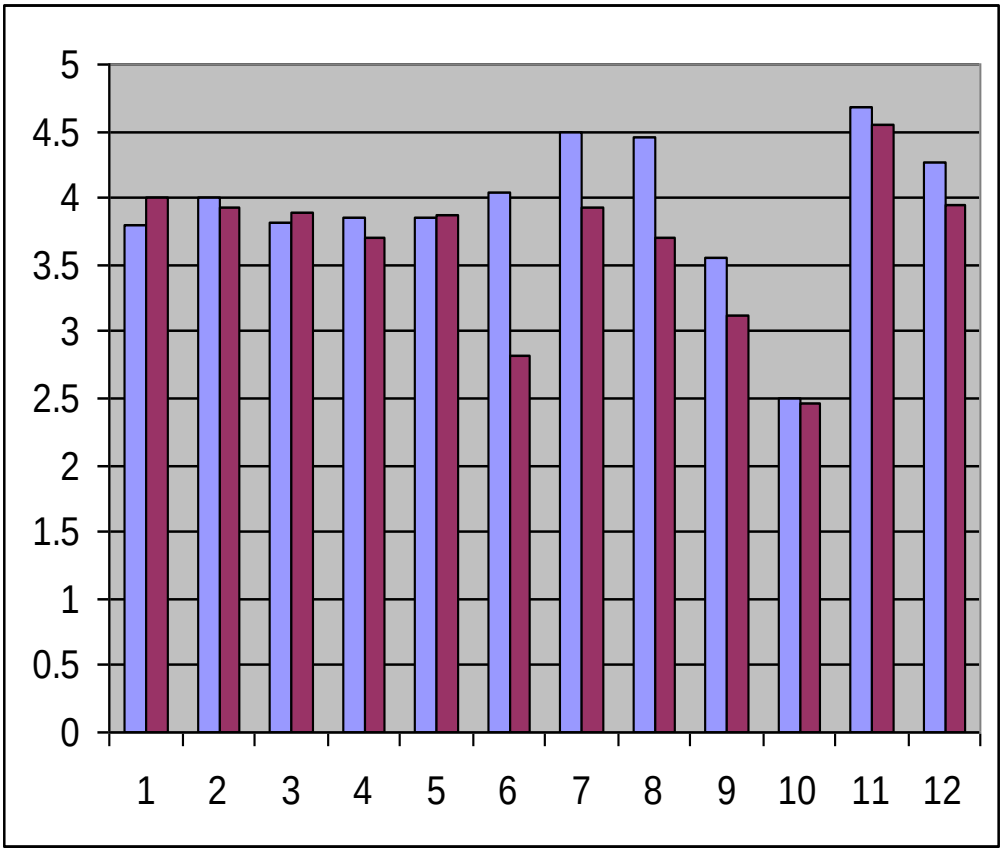

- المحور X يمثل المتغيرات حسب ترتيبها في الاستبانة
- المحور Y يمثل معدل درجة الموافقة على تأثير العامل
- اللون الغامق يرمز لمدارس البنات واللون الفاتح لمدارس البنين

النتائج المستخلصة:

من خلال تحليل المعطيات أعلاه يمكن استخلاص النتائج الإجمالية التالية:

– بالنسبة لفئة مدارس البنات، فقد وقعت تسعة من المتوسطات الحسابية في حدود حدّ الكفاية الذي ارتضاه الباحث ، وهو (٣,٧٥) بمستوى معنوية قدره (٠٥%)، بينما وقعت عشرة منها في حدود حدّ الكفاية بالنسبة لفئة البنين.

– حصل العامل الحادي عشر على أعلى معدل تأثير لفئتي العينة، ويليه في التأثير العامل الأول فالثاني عشر بالنسبة لفئة البنات، والعامل السابع فالثامن بالنسبة لفئة البنين.

– من الجدول رقم (٣) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيّرات التابعة والتي ترجع إلى المتغيّر المستقل الوحيد (الجنس)، في كل من العامل السادس والسابع والثامن حيث كانت قيم (F) كبيرة، ومستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥%، ويتضح ذلك أكثر من خلال المخطط رقم (١).

– ظهر أنّ العوائق المتعلقة بالمنهج لا تختلف كثيراً في درجة تأثيرها عن العوائق الأخرى.

أما النتائج التفصيلية وبالنسبة لكل عامل على حدة فهي كالتالي:

– العامل الأول (قبولُ الطالب في الإعدادية بمعدّلات ضعيفة): تبيّن أنّه عامل مؤثر في خفض مستوى التلقي لدى الطلبة مع أرجحيّة طفيفة لهذا التأثير في مدارس البنات، ويمكن تفسير الاختلاف بأن بعض خريجي المتوسطة من البنين ينخرطون في الإعداديات المهنية ومنها التجارة حتى لو كانت معدّلاتهم جيدة وذلك بسبب الحاجة إلى العمل أثناء الدوام أو التفكير بالتخرج في وقت مبكر للحصول على فرصة عمل.

طبعاً من الناحية المبدئية ينبغي أن تصاغ التوصية في هذا المجال برفع معدلات القبول في الإعداديات المهنية، ولكن الباحث يدرك صعوبة التطبيق لهذه التوصية إذ أين يذهب الفائض البشري المتخرج من المدارس المتوسطة بمعدّلات واطئة، فالأسلم اعتماد الخيارات الأخرى والتي سيأتي ذكرها.

– العامل الثاني (تباين المنهج المقرّر مع المستوى العام للطلاب): عامل مؤثر بمستوى معنوية (٠٥%) لدى كلا الجنسين، الأمر الذي ينبغي الوقوف عليه والعمل على تقريب المسافة بين محتوى المنهج ومستوى الطلبة، ويشير الباحث هنا أنه أجرى شخصياً مراجعة لمحتوى بعض المواد في إعدادية التجارة مثل (محاسبة التكاليف) و(المحاسبة المتخصصة) و(محاسبة الشركات) فوجدها بمستوىً عال لا يرقى إليه كثير من طلاب المعهد!

– العامل الثالث (ضعف آفاق التعيين في مرحلة ما بعد التخرج): تبيّن كون هذا العامل عاملاً مؤثراً على الطلبة من الجنسين، وذلك بمستوى المعنوية المأخوذ في الفرض، ويمكن التخفيف من حدة تأثير العامل بتخصيص نسبة تعيين مركزي للمتفوقين من طلبة الإعدادية المهنية.

– العامل الرابع (التزام المدرس بالمنهج المقرر من الإدارة العليا): مؤثر بمستوى المعنوية المذكور أعلاه ولكلا الجنسين، وهذا يستدعي منح المدرس هامشاً أوسع في التحرّر من قيود المنهج المقرر والتركيز على ما يفيد الطالب بالفعل.

– العامل الخامس (تركيز منهج الدراسة على الجانب النظري على حساب العملي): هناك تطابق في وجهات النظر بين أفراد العينة تجاه هذا العامل وأثره في تدني مستوى مخرجات التعليم المهني، ويمكن أن تكون الموازنة بين الجانب العملي والنظري أو حتى التركيز على الجانب العملي أحد الحلول الناجعة للمشكلة قيد البحث.

– العامل السادس (انشغال الطلبة بالعمل خارج أوقات الدوام): عامل مؤثر بمستوى المعنوية المقبول بالنسبة للبنين وغير مؤثر بالنسبة للبنات، وهو أمر متوقع في ضوء البنية الاجتماعية وكون المجتمع العراقي مجتمعاً ذكورياً تقع مسؤولية إعالة الأسرة فيه على الرجل في الغالب.

– العامل السابع (انحسار الأمل لدى الطالب بدخول الكليات المناظرة): ثبُت من خلال الاستبانة أنّ هذا العامل مؤثر بمستوى معنوية مقبول في العينة من كلا الجنسين، مع زيادة معنوية في درجة التأثر في جانب فئة البنين.

– العامل الثامن (نظرة المجتمع المتدنية للدراسة في الإعدادية المهنية): تظافرت آراء أفراد العينة بنوعيها على تبنّي تأثير هذا العامل، مع أرجحية في جانب البنين، ويمكن تفهّمها على اعتبار أن البناتِ غير مطالبات بمواصلة الدراسة في مستويات أعلى بخلاف البنين، وهذا مردّه أيضاً الى الطابع الذكوري للمجتمع العراقي والمجتمعات العربية بشكل عام.

– العامل التاسع (افتقار مواد الدراسة إلى الانسجام مع نظيرتها في المراحل الأعلى): لم يوافق أفراد العينتين على تأثير هذا العامل، كما لم يرفضوا تأثيره بشكل قاطع.

– العامل العاشر (وجود مواد إضافية تشتت ذهن الطالب كمواد اللغة والأدب): لم يوافق أفراد العينتين على التأثير المفترض لهذا العامل، بل جاءت بعض التعليقات الرافضة لهذه الفرضية، طبعاً يتحفظ الباحث على نتائج الاستبانة بخصوص هذا العامل بعد أن أطلع – شخصياً– على أن قسماً غير قليل من أفراد العينة هم مدرسون لهذه المواد، وبالتالي لا يتوقع رأياً حيادياً في هذا الاتجاه.

– العامل الحادي عشر (الحاجة إلى الأساليب الحديثة في التدريس ووسائل الإيضاح): أطبقت الآراء على تأثير هذا العامل، ممّا يستدعي اهتمام الجهات المعنية بالموضوع.

– العامل الثاني عشر (تولّد الإحباط لدى المدرس نتيجة ضعف تلقي الطلبة): العامل مؤثر بمستوى المعنوية المفروض (٠٥%)، وفي كلا الجنسين.

الاستنتاجات والتوصيات:

بموجب ما ترشّح لنا من نتائج مستخلصة على ضوء تحليل معطيات الاستبانة، يجب في رأينا التحرك على مسارين هما رفع الحواجز وزيادة الحوافز، وذلك عبر ملاحظة النقاط التالية:

أولاً: إعادة النظر بمستوى المادة العلمية عمقاً ومساحة، والتركيز على الأساسيات وعلى الأطر العملية التي تؤهل الطالب لاستلام قيود اليومية ودفتر الأستاذ والإلمام بأساسيات الإدخال والإخراج المخزني، وهي المهامّ التي لن يواجه أكثر منها خلال سنواته الأولى في الوظيفة، وما زاد على ذلك يمكن اكتسابه بالتجربة أو من خلال الدورات التي يتم الموظف بها لاحقاً.

ثانياً: قد يكون من المناسب اعتماد مبدأ التخصص في الدراسة على الأقلّ في السنة الأخيرة من الإعدادية واستحداث قسمي الإدارة والمحاسبة، وذلك على غرار ما معمول به الآن في الإعداديات المهنية فرع الصناعة التي تتوزع الدراسة فيها على أقسام كثيرة.

ثالثاً: توسيع هامش قبول خريجي المدارس المهنية في الكليات خاصة الكليات التقنية التابعة للهيئة، وذلك عبر اختيار معيار جديد وهو السقف المحدد بالدرجة وليس بعدد معين، بحيث يصار إلى قبول طالب الإعدادية المهنية في الكلية عند حصوله على معدّل عال (٨٠ أو ٩٠%) مثلاً، وعندها سيشعر الطالب أنّ فرصة دخوله الكلية ترتبط مباشرة بمقدار الجهد الذي

سيبذله خلال سنوات الدراسة في الإعدادية، بخلاف المعيار المعمول به الآن والذي لا يتسع لأكثر من خمسة طلاب على مستوى عموم العراق، وهذا في الواقع شرط تعجيزيّ يحتاج إلى مراجعة جادة.

ويؤمل أن تكون هيئة التعليم التقني سباقة في هذا الاتجاه، لأنها معنية أكثر من غيرها بمخرجات الإعداديات المهنية حيث إنهم يشكلون جزءً مهماً من مدخلاتها على مستوى المعاهد، والافتراض يقضي بأن زيادة نسب القبول في الكليات التقنية مباشرة من الإعداديات المهنية، سينعكس إيجابياً على العملية التعليمية في المعاهد لأنّ التنافس على فرصة الدخول الى الكلية مباشرة، سيحفز الطلبة في الإعدادية التجارية على بذل مجهودات أكبر وهذا بدوره يزيد من المستوى العام للطلاب المتخرجين من الإعدادية المهنية والذين سيأتي عدد كبير منهم الى المعاهد بحكم مقررات الانسيابية.

ثالثاً: سنّ مقررات تلزم الوزارات المعنية بتعيين الطلبة المتخرجين من الإعداديات المهنية والحاصلين على معدلات عالية وبطريقة التعيين المركزي المعمول بها في إعداديات ومعاهد أخرى، وعلى النحو الذي يحفّز الطلبة على الدراسة بجدّ واهتمام وتركيز بغية الحصول على معدلات نجاح عالية تؤهّلهم للمنافسة على فرص التعيين.

ويمكن على أقلّ تقدير العمل بنظام تعيين مركزي للطلبة المتفوقين أو الحائزين على معدلات ٨٠% فما فوق، وبنسب معقولة تجعل الطالب يتطلّع إلى زيادة مجهوده العلمي شعوراً منه بأن الجهد الإضافي المبذول سيشكل بالنسبة إليه فرقاً جوهرياً بمستوى الفرق بين النجاح والفشل في الحياة.

رابعاً: الحرص على تغيير النظرة الاجتماعية تجاه خيار استكمال الدراسة في الإعداديات المهنية، حيث أن هذه النظرة السلبية ستخفّ أو تزول بزوال مبرّراتها المتمثلة بغياب الأفق المستقبلي وانخفاض مستويات التلقي والانضباط

العام، إذ ستكون الإعداديات المهنية ممرّاً مختصراً لبلوغ الكليات ولن يشكّل الدخول فيها وداعاً مبكراً للحياة الجامعية بما تنطوي عليه من إغراءات مادية و محفزّات نفسية ومعنوية. وذلك يفضي الى إشعار المجتمع بأهمية الدراسة في المدارس المهنية ومن ثم تبديد للنظرة الاجتماعية المتدنية الى هذه المدارس والتي تشكل بدورها حاجزاً نفسياً دون متابعة الطالب لدراسته بجدية.

خامساً: إن المحفزات المذكورة أعلاه ستزيد من إقبال خريجي المرحلة المتوسطة على الفروع المهنية، ومن ثمّ يمكن أن يؤُسَّس لقواعد جديدة في القبول في المدارس المهنية تعتمد مبدأ الراغب والقادر من الطلبة، وتتعامل مع هذين الشرطين بجدية بالغة، وينجم عن ذلك الإقبال ارتفاع في معدلات قبول الإعداديات المهنية الأمر الذي ينعكس على المستوى العام للدراسة في هذه الإعداديات، وهذا متروك للمستقبل وعلى الأمد البعيد طبعاً.

الخاتمة:

من الضروري الاهتمام بهذا الموضوع ومنحه أولوية في جدول أعمال الجهات المعنية وفي مقدمتها وزارة التربية باعتبارها الراعي الرسمي لمديريات التعليم المهني على مستوى العراق، وكذلك وزارة التعليم العالي بقدر ما يتعلق الأمر بها باعتبار أن القسم الأكبر من مخرجات التعليم المهني يتحوّل عبر قوانين الانسيابية إلى مدخلات للوزارة ولهيئة التعليم التقني على وجه خاص.. وختاماً ينوّه الباحث بأنّ العديد من المشاكل والحلول المقترحة في هذا البحث يمكن تعميمُها على عموم الدراسة في الإعداديات المهنية بفروعها الأخرى.

المصادر والمراجع:

١- الشرّاح، يعقوب أحمد، التربية وأزمة التنمية البشرية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٢م.

٢- حسن، عماد حسين، (واقع التعليم المهني للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ .. دراسة احصائية) مقدمة الى مؤتمر النهوض والتطوير للتعليم المهني في العراق، المديرية العامة للتعليم المهني، بغداد، ٢٠١٠.

٣- القيسي، حسين ضمد وآخرون، دراسة تحليلية للمستوى العلمي لخريجي المعهد الطبي التقني/ المنصور، مجلة التقني، المجلد ٢٠، العدد٢، ٢٠٠٧.

٤- جويلي مها، المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرون ، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

٥- الغضبان جرجس، التعليم والتدريب المهني، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٧.

6- عبد الرحمن لينا أحمد، تحسين الجدوى التعليمية لرفع فاعلية التعليم المهني التجاري،رسالة ماجستير،جامعة تشرين ،سوريا،٢٠٠٩ .

7- أبو عصبة مي فتحي حسين، مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح،نابلس،فلسطين،,٢٠٠٥

8- فلاته مصطفى، إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض ، السعودية، ١٩٩٤

9- عطوان أحمد، مدخل الى التدريب المهني، معهد تدريب المهنيين ، رام الله فلسطين، ٢٠٠١.

10- المصري منذر، التعليم المهني قضايا ونماذج، المركز العربي للتدريب المهني، طرابلس ليبيا، ,١٩٩٣

11- كانتور ليوناردو، التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة، ترجمة محمد بن شحات، الرياض السعودية، ١٩٩٥

12- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، مؤتمر حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام والمهني، ١٩٩٨.

13- إبراهيم أحمد خليل ، الإدارة التعليمية في الوطن العربي في عصر المعلومات ، المؤتمر السنوي التاسع ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ٢٠٠١.

14- الخطيب أحمد، إدارة الجودة الشاملة : تطبيقات تربوية، عالم الكتب الحديثة، أربد، ٢٠٠٦م.

15- أحمد إبراهيم أحمد، "الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية" ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣,

16- الرشيد محمد، الجودة الشاملة في التعليم، المعلم، مجلة تربوية ثقافية جامعية ، جامعة الملك سعود، ١٩٩٥.

البحوث والمقالات من الانترنت:

١- http://www.gcclsa.org/news.php?cut=15&id=18

٢- http://vocedu.org/ArticleShow.aspx?ID=46

-3http://www.gccskills.org

-4 www.cfpdz.com/vb/showthread:php?t=529

-5www.code.ps/vb/showthread:php?t=789

-6www.unesco.org/ar/iraq-office

THE QUALITY & EFFECTIVENESS of VOCATIONAL COMMERICIAL EDUCATION IN IRAQ

ANALYTICAL STUDY IN COMMERICIAL PRELIMINARIES IN MISSAN

Intisar. M. Jawad
Technical Institute - Amara

Abstract: This paper deals with the reality of study in vocational preliminaries /Commercial Branch / and the ways to improve this situation by addressing the problems and constraints faced by the commercial secondary education at the level of curriculums, inputs and other educational items.
The researcher classified the barriers into: immanence that belong to the nature of inputs and conditions that continue where students study in secondary trading, and methodological barriers that refer to curriculum, and teaching mechanisms, as well as future prospects available for the output of vocational education at the level of employment and the labor market, the level of acceptance in the stages of the higher study.
According to the results of theoretical study and field, the researcher concluded a set of recommendations, including:

1 - Development of teaching methods so that the focus to be on the practical side.

2 - To resort to the principle of early specialization. As applied in industry branch.
3 - Expanding the area accept graduates of professional colleges in the corresponding particular technical colleges.

4 - Allocation of a central rate set for outstanding students and encouraging and reasonable rates.